العنوان:	أثر التحولات السوسيو-اقتصادية على نظام التقاعد المغربي
المصدر:	مجلة القانون والأعمال
الناشر:	جامعة الحسن الأول - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - مختبر البحث قانون الأعمال
المؤلف الرئيسي:	لمخلخل، هودى
المجلد/العدد:	ع98
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2023
الشهر:	نونبر
الصفحات:	166 - 179
DOI:	10.37324/1818-000-098-009
رقم MD:	1429222
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink, IslamicInfo
مواضيع:	نظام التقاعد، التقاعد الوظيفي، أزمة البطالة، كبار السن، المغرب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1429222

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

لمخلخل، هودى. (2023). أثر التحولات السوسيو-اقتصادية على نظام التقاعد المغربي.مجلة القانون والأعمال، ع98، 166 - 179. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1429222

إسلوب MLA

لمخلخل، هودى. "أثر التحولات السوسيو-اقتصادية على نظام التقاعد المغربي."مجلة القانون والأعمال ع98 (2023): 166 - 179. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1429222

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

"أثر التحولات السوسيو-إقتصادية على نظام التقاعد المغربي"

"The impact of socio-economic transformations on the Moroccan pension system"

الدكتورة هودى لمخلخل

دكتورة في الحقوق جامعة محمد الخامس-الرباط

Dr. Hoda Lamkhalkh

Doctor of Laws Mohammed V University - Rabat

مخلص :

التحولات السوسيو-اقتصادية (العامل الديمغرافي ، البطالة ، والقطاع غير المهيكل) وأثرها على التوازن المالي لنظام التقاعد المغربي. من جانبه أدى تدهور المؤشر الديمغرافي إلى تدهور الوضعية المالية لأنظمة التقاعد. وفضلا عن انعكاساتها الاقتصادية والإجتماعية تساهم البطالة و القطاع غير المنظم في إنتاج فئات غير مشمولة بالتغطية وعرضة للمخاطر الإجتماعية، من بينها الحرمان من التقاعد ، من ثم الإضعاف من قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد.

للتغلب على هذا الوضع يجب أن يقوم إصلاح أنظمة التقاعد على مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار جل الإكراهات بما فيها المجال الماكرو–اقتصادي ؛ مثل النهوض بقطاع التشغيل ، وتعزيز تنافسية المقاولات ، فضلا عن إدماج القطاع غير المنظم.

الكلمات المفتاحية : نظام التقاعد ، القطاع غير المنظم ، البطالة ، المؤشر الديمغرافي

Abstract:

Socio-economic changes (the demographic factor, unemployment and the informal sector) and their impact on the financial balance of the Moroccan pension system. the deterioration of the demographic index has led to the financial imbalance of pension systems. On the other side, unemployment and the informal sector contribute to the weakening of the participant's base of pension systems.

To overcome this situation, the reform of pension systems must be based on a comprehensive approach taking into account the macroeconomic field, Such as the reform of the employment sector, improving the competitiveness of enterprises, as well as the integration of the informal sector.

Keywords: the demographic factor, unemployment , informal sector ,pension system .

تقديم

يعد التقاعد نقطة تحول هامة في حياة الإنسان ، فهو بمثابة المؤشر الاجتماعي الرئيسي والدال في الوقت نفسه على تحول أو انتقال الإنسان من مرحلة منتصف العمر إلى مرحلة الشيخوخة.[461]

فهو مفهوم يحيل إلى فئة غير متجانسة، والتي تضم أفرادا لا يتطابقون تمام التطابق ، يطلق عليهم أحيانا أسم "كبار السن" أو "الكهول" أو "العجزة" أو "الشيوخ"، وبالتالي لا يمكن الإحاطة بتعريف متفق عليه سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.[462]

كما يحيل إلى الشيخوخة باعتبارها ليست ظاهرة بيولوجية فقط وإنما أيضا معطى ثقافي واجتماعي، وهي حالة أو نتاج لمجموعة مراحل.[463] تستجمع خصائص من النواحي النفسية[464] والبيولوجية[465] والاجتماعية[466]، ولعلها المقاييس المستخدمة في تحديد هذه المرحلة العمرية. وعادة ما ترتبط بسن معينة[467] يختلف تحديدها من دولة إلى أخرى، وذلك حسب متوسط أعمار كل دولة.

461-أمزيان نعيمة "الآثار السوسيو اقتصادية لحدث التقاعد على فئة العمر الثالث -دراسة ميدانية على فئة المسنين ببلدية باب الوادي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الديمغرافي ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2004-2005، ص 92.

462- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "الأشخاص المسنون في المغرب"، إحالة ذاتية رقم 20/ 2015، ص 11، ج ر عدد 6418 الصادرة بتاريخ 21 صفر 1437 (3 دجنبر 2015)، ص 9625.

463 - PASCALE RUTTEN «soutenir les liens sociaux de la personne âgées dépendante pour une vie de qualité à domicile», Mémoire de l'école Nationale de la santé publique, option personnes âgées, École Nationale de la Santé Publique de Rennes, 2003, P 3

464- متغيرات نفسية، كضعف الانتباه والذاكرة وضيق الاهتمامات، وشدة التأثر الانفعالي والحساسية النفسية. راجع: حامد زهران، "الصحة النفسية والعلاج النفسي"، عالم الكتب، القاهرة، 1974، ص 462.

465-خصائص بيولوجية، تتعلق بضعف عام في الحواس ونقص القوة العضلية والهيكل العظمي.

وهي حالة يصبح فيها الانحدار في القدرات العامة الوظيفية والبدنية والعقلية واضحا يمكن قياسه وله أثر على العمليات التوافقية للشخص.

راجع: عزت إسماعيل، "الشيخوخة أسبابها، مضاعفاتها، الوقاية والاحتفاظ بحيوية الشباب"، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى 1983، (رقم الصفحة غير متوفر).

466- خصائص اجتماعية تتمثل في الفراغ الاجتماعي والانسحاب الفردي من الحياة الاجتماعية.

راجع: عزت إسماعيل وآخرون، "التقدم في السن: دراسات اجتماعية ونفسية"، دار القلم، الكويت 1994، (رقم الصفحة غير متوفر).

467- قسم بعض الباحثين مرحلة الشيخوخة إلى مرحلتين:=

= * مرحلة الشيخوخة المبكرة (صغار المسنين) : من 60 سنة إلى 75 سنة؛

* مرحلة الهرم (كبار المسنين) : من 75 سنة إلى نهاية العمر.

وهناك من قسمها إلى مجموعتين أيضا مع اختلاف السن، وهي:

* صغار كبار السن: وهم من تعدوا 65 سنة ولكنهم محتفظين بدرجة عالية من الحركة وأداء وظائف الحياة اليومية والأمان الاجتماعي في المسكن والغذاء؛
* كبار السن: وهم أولئك الذين تعدوا 65 سنة ولكنهم في مستوى ضعيف من حيث أداء الوظائف اليومية ويحتاجون إلى مساعدة الآخرين، وليسوا في حالة أمان اجتماعي.

راجع في هذا الشأن: راشد الباز، "تطوير خدمات الرعاية الصحية للمسنين" ، مجلس العالم الإسلامي للإعاقة والتأهيل ، الرياض ، 2004 ، ص 23.

وهناك من قسمها لثلاث مجموعات، وهي:

وبتعرضه لظاهرة الشيخوخة بكل حمولاتها الثقافية والإقتصادية والاجتماعية ، فإن التقاعد يطرح للنقاش مجموعة من المواضيع ذات الطابع السوسيو - اقتصادي من مثل العامل الديمغرافي ، البطالة ، والقطاع غير المهيكل.

من هنا يسوغ لنا التساؤل حول أثر التحولات السوسيو اقتصادية على نظام التقاعد المغربي؟

وعليه تروم الإشكالية الرئيسية لهذه المقالة بحث ومعالجة التحولات السوسيو اقتصادية التي ساهمت في اختلال توازن أنظمة التقاعد. والتي سنعالجها من خلال التقسيم التالي :

المبحث الأول : أثر التغيرات الديمغرافية على اختلال التوازن المالي لأنظمة التقاعد

المبحث الثاني : أثر البطالة والقطاع غير المهيكل على اختلال التوازن المالي لأنظمة التقاعد

المبحث الأول : أثر التغيرات الديمغرافية على اختلال التوازن المالي لأنظمة التقاعد

يشكل العامل الديمغرافي أحد أهم العوامل المؤثرة على التوازن المالي لأنظمة التقاعد القائمة على نظام التوزيع، حيث تقوم موازنة هذا الأخير على مقارنة نسبة المساهمات والاشتراكات المتحصلة مع نسبة المعاشات المدفوعة ، وهو ما يسمى بالمؤشر الديمغرافي (عدد المنخرطين بالنسبة لكل متقاعد).

في هذا الإطار يعتبر تحدي التغير الديمغرافي من التحديات الهامة التي تواجهها أنظمة التقاعد بأوجهه المتعددة بما في ذلك تراجع معدلات الخصوبة وزيادة طول العمر وتغير أنماط الهجرة وتطور الهياكل العائلية. فهذه التوجهات تحمل أثر مباشر على هذه الأنظمة ، فالعديد من الدول تشهد تراجعا للسكان النشيطين يصل إلى

السالب أو قريب من الصفر، وفي الوقت نفسه يشهد عدد المتقاعدين تزايدا ملحوظا مؤديا بدوره إلى مشاكل مالية كبيرة.[468]

وبالرجوع إلى وضعية أنظمة التقاعد الوطنية نستشف من خلال المعطيات الاكتوارية تدهور المؤشر الديمغرافي . في هذا السياق عرف عدد المستفيدين للأنظمة الأساسية[469] خلال السنين الأخيرة نموا سريعا ارتفع ب 6,6% كمتوسط سنوي خلال الفترة ما بين سنة 2000 و 2009 ، مسجلا تدهورا مستمرا في مستوى النسبة الديمغرافية لصناديق التقاعد التي انتقلت من 15 نشيطا يساهمون في معاش متقاعد واحد خلال سنة 1980 إلى 5,8 نشيطا سنة 1993 ثم إلى 3.9 نشيطا سنة 2009[470] و 3.8 سنة 2012 ثم 2.6 سنة 2016،[471] بينما بلغت هذه النسبة 4,9 مليون نشيط لكل متقاعد

---

* صغار المسنين: بين 60 و64 سنة؛
* المسنون في المرحلة المتوسطة : بين 65 و74 سنة؛
* المسنون الكبار جدا : وهم فوق 74 سنة.

راجع في هذا الإطار: عبد الفتاح عثمان – علي السيد ، "الخدمة الاجتماعية مع الفئات الخاصة : الشيخوخة و المسنين" ، مكتبة عين شمس القاهرة ، 1998 ، ص 99.

468- تقرير الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي حول: "إضاءات على السياسات الاجتماعية 15 : التغير الديموغرافي والأنظمة التقاعدية"، أكتوبر 2010، ص 1.

469- يقصد بالأنظمة الأساسية للتقاعد: نظام المعاشات المدنية ؛ النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد ؛ نظام الضمان الاجتماعي ؛ الصندوق المهني المغربي للتقاعد.

470- تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول : "شيخوخة الساكنة المغربية: الآثار على الوضعية المالية لنظام التقاعد والتطور الماكرو- إقتصادي"، ملخص تركيبي 2012، ص 2.

471- التقرير السنوي لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي سنة 2016، ص 52.

سنة 2017،[472] ثم 4,6 مليون نشيط سنة 2018،[473] و 4,4 مليون نشيط سنة 2019 [474] ، و 4,5 مليون نشيط سنة 2020[475] مسجلة انخفاضا على التوالي.

ومما ينبغي الإشارة إليه في هذا الجانب كون كل صندوق يخفي اتجاهات متناقضة فيما يخص النسبة الديمغرافية ، التي بلغت 5,4 نشيط لكل مستفيد من التقاعد بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2016، وانخفضت إلى 3,5 مليون نشيط سنة 2019، مقابل 2,7 مليون نشيط سجلت على مستوى الصندوق المغربي للتقاعد سنة 2016 وانخفضت كذلك إلى 635,5 ألف نشيط سنة 2019، ثم 2,1 مليون نشيط سجلت بالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد سنة 2016، وقد انخفضت بدورها إلى 172,9 ألف نشيط سنة 2019.[476]

يوضح الجدول التالي تطور العامل الديمغرافي لأهم الأنظمة الأساسية خلال الفترة ما بين 2014 و 2019.[477]

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	9,3	9,2	9,3	9,0	8,8	8,6
الصندوق المغربي للتقاعد- نظام المعاشات المدنية -	3,3	2,9	2,6	2,5	2,3	2,2
النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	1,7	1,5	1,4	1,6	1,9	2,0
مجموع أنظمة المعاشات الأساسية	5,3	5,2	5,0	4,9	4,8	*

472- التقرير السنوي لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي سنة 2017، ص 39، منشور بالجريدة الرسمية عدد 6752 الصادرة بتاريخ 8 جمادة الآخرة 1440 (14 فبراير 2019)، ص 682.

473- نفس المرجع، ص 36.

474- Rapport annuaire de l'Autorité de contrôle des Assurances et de la Prévoyance sociale, 2019, p 21.

- التقرير السنوي لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي سنة 2020، ص 475.29

476- معطيات إحصائية لكل من تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول شيخوخة الساكنة المغربية سنة 2012، ص 2 والتقرير السنوي لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي سنة 2019، ص 21.

477- التقارير السنوية لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي لسنتي 2018، ص 37 و 2019، ص 107.

* إحصائيات غير متوفرة.

نستشف من خلال الجدول أعلاه إنخفاظ النسبة الديمغرافية بشكل تدريجي خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و 2019. هذا وتزداد هذه الوضعية سوءا مع تحسن أمد الحياة بالنسبة للساكنة ، في هذا الشأن توضح الدراسات الاكتوارية أن الوضعية المالية للأنظمة ستتضرر أكثر في المستقبل جراء التحول الديمغرافي المتقدم والتغيير العميق الذي سيحدثه على مستوى الهرم العمري ، حيث أن عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق سينتقل من 2,7 مليون خلال سنة 2010 إلى 10,1 مليون سنة 2050 ، مما سيمثل 24,5% من مجموع السكان ، كما سينتقل عدد السكان في سن العمل لكل شخص يبلغ من العمر 60 سنة فما فوق من 7,7 فردا سنة 2010 إلى حوالي 2,4 فردا سنة 2050.[478]

هذا وسيواصل المعامل الديمغرافي تراجعه على مدى 50 سنة القادمة كما أكدت ذلك آخر الدراسات الاكتوارية ، ليبلغ 4,4 مساهم لكل متقاعد سنة 2030 و3,8 سنة 2045 ثم 2,8 في أفق سنة 2066، ويتوقع أن يستقر هذا المعامل سنة 2066 في 3 نشيطين مساهمين لكل متقاعد بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، و 2 بالنسبة لنظام المعاشات المدينة ، و1,1 بالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد ، فيما سينتقل الصندوق المهني المغربي للتقاعد من 2,8 نشيط مساهم لكل متقاعد سنة 2016 إلى أقل من مساهم واحد لكل متقاعد في أفق سنة 2066.[479]

يوضح الجدول التالي تطور المعامل الديمغرافي لأنظمة التقاعد على مدى الخمسين سنة المقبلة (2066).[480]

	2016	2020	2025	2030	2040	2050	2060	2066
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	9,3	7,6	6,8	6,0	4,8	4,0	3,3	3,0
الصندوق المغربي للتقاعد- نظام المعاشات المدنية-	2,6	2,4	2,1	1,9	1,9	2,0	2,0	2,0

478- تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول شيخوخة الساكنة المغربية سنة 2012، ص 2.

479- التقرير السنوي لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي سنة 2016، ص 53.

480- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الحماية الاجتماعية في المغرب سنة 2017، ص 68.

النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد-النظام العام-	1,4	1,1	1,0	0,9	0,9	1,0	1,1	1,1
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	2,8	1,7	1,4	1,2	1,1	1,0	0,9	0,9

ولدراسة تأثير التحولات الديمغرافية على توازنات الوضعية المالية لأنظمة التقاعد سنعتمد السيناريو الذي أعدته المندوبية السامية للتخطيط في الموضوع.

ينطلق هذا السيناريو من المعطيات التالية:[481]

بافتراض عدم تغيير التشريع الحالي وبأن أنظمة التقاعد ستستمر في تغطية 27% فقط من النشيطين المشتغلين سيؤدي التحول الديمغرافي إلى تدهور الوضعية المالية لأنظمة التقاعد وسيكون هذا التدهور أكثر وضوحا بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي سيعرف ارتفاعا في عدد النشيطين المنخرطين بنسبة 58,6% في أفق سنة 2050 ، في حين أن عدد المتقاعدين سيتضاعف ب 4,1 مرة وستسجل هذه المؤشرات على التوالي نسبة 2% مع تضاعف عدد المتقاعدين ب 2,6 مرة بالنسبة للصندوق المغربي للتقاعد، و10,5% مع تضاعف عدد المتقاعدين ب 1,8 مرة بالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد حسب هذا السيناريو.

ومن المتوقع أن تمثل النفقات الإجمالية للتقاعد 7,7% من الناتج الداخلي الإجمالي بحلول عام 2050 عوض 3% التي سجلت سنة 2010 ، وستعرف الموارد انخفاضا بحيث ستنتقل من 3,2% سنة 2010 إلى 2,6% في أفق سنة 2050 مما سيترتب عنه نسب عجز كبيرة ستصل إلى 5,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في أفق سنة 2050 بدلا من فائض طفيف بلغ 0,33% سنة 2009.

حسب هذا السيناريو سيصل العجز إلى 2,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2050 بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، وسيتراوح ما بين 1,8% و 0,2% بالنسبة لكل من الصندوق المغربي للتقاعد والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

هذا وبافتراض إمكانية تغطية هذه النسب من العجز بواسطة الاحتياطيات المتراكمة لدى الصناديق فإن هذا الوضع سيؤدي إلى النضوب التدريجي لها ، إذ ستصبح سالبة في عام 2032 بالنسبة لمجموع الصناديق ، أما إذا أخذنا بعين الاعتبار كل صندوق على حدى فإنها ستصبح سالبة ابتداء من سنة 2023 بالنسبة للصندوق الوطني للضمان

481- تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول شيخوخة الساكنة المغربية سنة 2012 ، ص 3 و 4.

الاجتماعي ، ومن سنة 2029 بالنسبة للصندوق المغربي للتقاعد ، ومن سنة 2050 بالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد ، باستثناء الصندوق المهني المغربي للتقاعد الذي ستظل احتياطاته موجبة خلال هذه الفترة بأكملها.

هذا وستنعكس هذه الوضعية السلبية لنظام التقاعد على الإذخار العمومي الذي سينخفض ، وكذلك على معدل الاستثمار الذي سينخفض بدوره إلى 10 نقط من الناتج الداخلي الإجمالي بحلول سنة 2050.

كما سيؤدي التحول الديمغرافي إلى تدهور الوضعية المالية لأنظمة التقاعد، وبالرجوع إلى الإحصائيات المسجلة خلال السنوات الأخيرة سيكون هذا التدهور أكثر وضوحا بالنسبة للصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وكذا النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد باستثناء الصندوق المهني المغربي للتقاعد الذي يعرف وضعا استثنائيا.

❖ **نظام المعاشات المدنية:**

سيستنفذ النظام احتياطاته (70 مليار درهم) بحلول سنة 2028، وللوفاء بالتزاماته سيحتاج ما يناهز 14 مليار درهم سنويا لتمويل عجزه.

❖ **النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد:**

يعرف عجزا تقنيا بلغ 2.5 مليار درهم سنة 2020 وسيتفاقم ليصل إلى 53,6 مليار درهم في أفق الستين سنة القادمة ، وابتداء من سنة 2028 سيعرف النظام أول عجز مالي حيث ستبدأ معه الاحتياطات في الانخفاض لتمويل التزاماته.

❖ **نظام الضمان الاجتماعي:**

من المنتظر أن يسجل عجزا تقنيا في أفق سنة 2029 وفي حالة عدم اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة سيتم استنفاد احتياطاته بحلول سنة 2046.

❖ **الصندوق المهني المغربي للتقاعد:**

يعتبر نظاما متوازنا بضمانة تفوق 60 سنة ، ويشهد ديمومة على الأمد الطويل.

المبحث الثاني : أثر البطالة والقطاع غير المهيكل على اختلال التوازن المالي لأنظمة التقاعد

إذا كانت البطالة والقطاع غير المهيكل من بين المشاكل السوسيو– اقتصادية المطروحة ببلادنا ، فإنها تعد كذلك من بين العوامل المؤثرة على توازن أنظمة التقاعد.

أ. البطالة:

تقوم البطالة[482] على توقف لا إرادي وطويل الأمد عن العمل راجع لعدم القدرة على إيجاد الشغل. وهي من حيث سببها ليست خطر اجتماعي يتوافق مع عدم القدرة الجسدية للشخص (المرض ، العجز ، الشيخوخة ...) ولكن

482- هناك عدة أنواع من البطالة:

- البطالة الناتجة عن عدم التوافق العام بين العرض والطلب بسبب عدم قدرة العاطلين على تلبية متطلبات سوق الشغل، لعدم توفرهم على المؤهلات المطلوبة؛
- البطالة الهيكلية أو التكنولوجية وهي الناتجة عن التغيرات في الهياكل الإقتصادية ، كتدهور فرع من فروع الصناعة مثلا؛
- البطالة الدورية وهي النوع الأخطر من أنواع البطالة ، والتي تنتج عن الأزمات الاقتصادية الكبرى؛
- البطالة الجزئية وهي عندما يؤدي تراجع نشاط الشركة التي ترغب في الاحتفاظ بجميع مستخدميها إلى إجبارها على تخفيض ساعات العمل والأجور بشكل غير عادي؛

خطر ناتج عن الظروف الاقتصادية ، غير أنه يؤدي لنفس النتائج، المتمثلة في عدم القدرة على الكسب وفقدان الشخص للمصدر الوحيد أو الأساسي لدخله.[483]

وفضلا عن انعكاساتها الاقتصادية والإجتماعية ، تعتبر البطالة أحد العوامل المؤثرة على توازن أنظمة التقاعد ، فكلما ارتفعت نسبة البطالة كلما انخفض عدد النشيطين المساهمين في الأنظمة وبالتالي انخفاض موارد هذه الأخيرة.

في هذا الإطار بالرجوع إلى وضعية سوق الشغل ببلادنا فقد بلغ معدل النقص في التشغيل نسبة 10% على المستوى الوطني، وانتقل معدل الشغل الناقص من 9,7% إلى 9,9% سنة 2018.[484]

في نفس السياق بلغ عدد العاطلين ما بين الفترتين (الفصل الثالث من سنة 2017 ونفس الفترة من سنة 2018) معدل 1.172.000 شخص ، مسجلا انخفاضا بلغ 64.000 شخص على المستوى الوطني.[485]

وشهدت سنة 2020 تزايد عدد العاطلين بـ 208.000 شخص على المستوى الوطني، وانتقل عدد العاطلين ما بين الفصل الأول من سنة 2019 ونفس الفصل من سنة 2020 من 1.084.000 إلى 1.292.000 عاطلا ، مسجلا بذلك ارتفاعا في الحجم الإجمالي للعاطلين بنسبة 19,1%، ونتيجة لذلك انتقل معدل البطالة بين الفترتين من 9,1% إلى 10,5% على المستوى الوطني.[486]

وتجدر الإشارة إلى أن تفشي جائحة كورونا (كوفيد 19) كانت من الأسباب الرئيسية لازدياد معدلات البطالة في هذه الفترة.

وهو ما تؤكده وضعية سوق الشغل خلال سنة 2021، والتي و إن شهدت تخفيف قيود الصحة العامة المتعلقة بوباء COVID-19 فإن معدلات البطالة استمرت في الارتفاع حيث تزايد عدد العاطلين ب 128.000 شخص، و انتقل بذلك معدل البطالة إلى 12,8% على المستوى الوطني.[487]

هذا وترجع أزمة البطالة بالمغرب إلى مجموعة من العوامل من بينها:

- محدودية السياسات العمومية المعتمدة في مجال التشغيل؛
- محدودية التوظيف في قطاع الوظيفة العمومية؛
- العلاقات المهنية غير النظامية وهشاشة عقود الشغل؛

- البطالة الموسمية وهي التي تؤثر بشكل دوري على فروع مهنية معينة مثل قطاع البناء خلال فصل الشتاء.

راجع :

185. - JEAN JACQUES DUPEYROUX et XAVIER PRETOT «Sécurité sociale», 10e Edition, Edition Dalloz, 2000, p

Ibid, p 185.-483

. Note d'information du Haut-commissariat au Plan relative aux principaux indicateurs du marché du travail au troisième trimestre de 2018, P 1-484

.Ibid, P 1- 485

486- مذكرة إخبارية المندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2020.

487- مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الثاني من سنة 2021. موجودة على الموقع الإلكتروني:

https://www.hcp.ma/La-situation-du-marche-du-travail-au-deuxieme-trimestre-de-2021_a2739.html

- التهرب من التصريح بالأجراء؛
- ضعف المبادرة السياسية في ما يخص المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالضمان الاجتماعي؛[488]
- ضعف المبادرة السياسية في ما يخص المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمجال الشغل.[489]
- تفشي جائحة كورونا (COVID-19) نهاية سنة 2019 .

ب. القطاع غير المنظم:

تحتل أنشطة القطاع غير المنظم[490] مكانة بارزة في خلق مناصب الشغل واكتساب التأهيل وتوزيع المداخيل وطرق الإنتاج والاستهلاك ، وتنتج مواد وخدمات لفئات اجتماعية ذات دخل محدود يستحيل عليها الاستفادة من خدمات أو أنماط إعادة التوزيع التي تتولاها الدولة. ففي كل المدن يزداد بشكل مثير عدد المهن الصغيرة والأنشطة التي تمارس في الأزقة ، وهي فئات تكون نسيجا اقتصاديا منفردا.[491]

ذلك أن ولوج هذا القطاع لا يحتاج شهادة أو تدريب ولا حتى الحصول على تصريح أو اعتماد أو توفر رأس مال كبير، وهو بذلك يضمن نسبة مهمة من الفئات النشيطة،[492] غير أن معظم المشتغلين به يضطرون لذلك لضرورة الحصول على الموارد الأساسية المولدة للدخل وليس بمحض اختيارهم.[493]

وهو ما ينتج عنه فئات غير مشمولة بالتغطية و عرضة للمخاطر الاجتماعية، بدأ من فقد الدخل وباقي التعويضات الإجتماعية وانتهاء بالحرمان من التقاعد ، فضلا عن عدم خضوع هذه الفئات لإطار تشريعي ينظم حياتها

488- ويتعلق الأمر بالاتفاقية رقم 102 لسنة 1952 المتعلقة بالحد الأدنى للضمان الاجتماعي. راجع: التقرير السنوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب وحصيلة عمل المجلس برسم سنة 2009 ، ص 1.

489- ويتعلق الأمر ب:

- التوصية رقم 202 لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالحماية الاجتماعية في مجال الشغل؛
- الاتفاقية رقم 168 لسنة 1988 بشأن النهوض بالعمالة والحماية من البطالة؛
- التوصية رقم 176 لسنة 1988 بشأن النهوض بالعمالة والحماية من البطالة؛

راجع : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الحماية الاجتماعية في المغرب سنة 2017 ، ص 56.

490- بالرغم من عدم وجود توصيف أو تعريف دقيق أو مقبول عالمياً لمصطلح "الاقتصاد غير المنظم"، إلا أن هناك فهماً واسعاً بأن المصطلح يستوعب تنوعاً كبيراً في العمال والمنشآت ومنظمي المشاريع ممن لهم خصائص يمكن تبينها، فهم يعانون من معيقات ومشاكل محددة تختلف حدتها عبر السياقات الوطنية والريفية والحضرية. وعليه لا بد من أن يراعي واضعوا السياسات والمشرعون الصعوبات المفاهيمية والسياسية المتأتية عن هذا التنوع الكبير في الأوضاع والمواصفات في الاقتصاد غير المنظم. كما أن مصطلح "الاقتصاد غير المنظم" يشير إلى جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية الذين لا تشملهم كل أو بعض الترتيبات النظامية في القانون أو في الممارسة، فأنشطتهم ليست مدرجة في القانون مما يعني أنهم يعملون خارج النطاق الرسمي للقانون ؛ أو أنهم غير مشمولين عمليا ، بمعنى أنه رغم عملهم داخل الإطار الرسمي للقانون إلا أن القانون لا يتم تطبيقه أو إعماله ؛ أو أن القانون لا يشجع على الالتزام لأنه غير ملائم أو مرهق ويفرض تكاليف مفرطة.

راجع : تقرير مكتب العمل الدولي حول : "توسيع نطاق تطبيق قوانين العمل ليشمل الاقتصاد غير المنظم"، سنة 2013 ، ص 3 وما يليها.

491- تقرير المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية حول : "50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق سنة 2025" ، سنة 2006، ص 16.

492- تقرير مكتب العمل الدولي حول : "توسيع نطاق تطبيق قوانين العمل ليشمل الاقتصاد غير المنظم" ، م س ، ص 7.

493- تقرير مكتب العمل الدولي جنيف حول : "الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم" ، سنة 2014 ، ص 3 (بالتصرف).

المهنية ويضمن حقوقها في مواجهة رب العمل. أضف إلى ذلك أنه في غياب إطار تشريعي وتنظيمي لا يمكن لهذه الفئة ممارسة حقوقها والدفاع عنها.[494] ولهذا ينظر إلى هذا القطاع أحيانا على أنه شكل من أشكال البطالة المقنعة.[495]

أما من حيث مداه فيمتد القطاع غير المنظم إلى عدد مهم من المقاولات الصغرى أو العائلية والأعمال الحرفية وبعض المهن الحرة.[496] ويعتبر من المجالات الأكثر تعقيدا حيث تتداخل فيه مجموعة من المواضيع ، من قبيل الإصلاح الضريبي والولوج إلى التمويل والسياسة التجارية،[497] فضلا عن تفشي اقتصاد الريع وهشاشة النسيج الاقتصادي.

وتمثل بلادنا أعلى نسبة بالنسبة للمشتغلين في القطاع غير المنظم، تصل إلى 78% من إجمالي التشغيل مقابل نظيرها من البلدان المجاورة؛ تونس بنسبة 35%، والجزائر بنسبة 39%.[498]

حيث يضم القطاع قرابة 10085 وحدة إنتاجية،[499] وحوالي 51,4% من المشتغلين،[500] وبحسب البحث الوطني الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط بين 2013 و2014 ، بلغت حصة العاملين بالقطاع غير المهيكل 28.7% من إجمالي اليد العاملة كما بلغت مساهمته في الناتج الداخلي الخام 11%.[501]

وبصرف النظر عن انعكاسه على السياسة الجبائية ، إذ يضيع على الدولة مداخيل جبائية مهمة ، كما لا يساهم في رفع المردودية الاقتصادية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ، فإنه يشكلا أحد العوامل المساهمة في ضعف التغطية الاجتماعية، بحيث لا تستفيد في ضله الطبقة العاملة من حقها في الحماية الاجتماعية.

من ثم يساهم هذا القطاع في الإضعاف من قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد، ويشكل بالتالي أحد العوامل المؤثرة سلبا في توازنها الاقتصادي ، سيما القائمة منها على النظام التوزيعي ، فكل أجير غير خاضع لأي نظام للتغطية الاجتماعية هو بمثابة مورد غير مستفاد منه بالنسبة لهذه الأنظمة ، في حين أن توازنها يقتضي نوعا من الانسجام بين قيمة المدفوعات (المعاشات) ونسبة المساهمات والاشتراكات التي مصدرها المنخرط والجهة المشغلة.

هذا وإذا كانت التحولات الديمغرافية المتمثلة في تحسن أمد الحياة وارتفاع أعداد المتقاعدين تساهم في توسيع قاعدة المتقاعدين ، فإن عوامل مثل ازدياد معدلات البطالة وتفشي القطاع غير المنظم تساهم في الجانب المعاكس، وبالتالي تؤثر على الوضعية المالية لأنظمة التقاعد ، وهو ما توضحه المعطيات الاكتوارية في هذا الشأن حيث ارتفعت

494- تقرير مكتب العمل الدولي حول : "توسيع نطاق تطبيق قوانين العمل ليشمل الاقتصاد غير المنظم"، م س ، ص 7.

495 - ORGANISATION INTERNATIONALE DU TRAVAIL, Dix-septième Conférence internationale des statisticiens du travail, organisé à Genève, le 24 novembre – 3 décembre 2003, p 12.

496- محمد عفيفي ، "مستقبل التقاعد بالمغرب إشكالية إصلاح أنظمة التقاعد بالمغرب" مطبعة أنفوبرانت ، طبعة 2012، ص 47 و 48.

497- الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة بمجلس النواب ، جواب رئيس الحكومة حول سؤال القطاع غير المهيكل بتاريخ الاثنين 8 ربيع الأول 1439 (27 نونبر 2017) ، منشور بالموقع الإلكتروني: https://www.cg.gov.ma، الذي تمت زيارته بتاريخ : 17\10\2020 ، الساعة : 14:49.

498- سمير العيطة ، "العمل غير المهيكل : الواقع والحقوق" ، التقرير الإقليمي العام–الراصد ، تاريخ النشر غير وارد ، ص 22 و 24.

499 - HAUT COMMISSARIAT AU PLAN «l'enquête nationale sur le secteur informel au Maroc» , 201 , p 1.3

500- المندوبية السامية للتخطيط ، "البحث الوطني حول القطاع غير المهيكل بالمغرب"، سنة 2012 ، ص 13.

501 «-haut-commissaire au plan «Le secteur informel au Maroc : principales caractéristiques et tendances d'évolution.» , Les Brefs du Plan N° 16 - 2 mars 2021, p 1.

التعويضات المؤداة خلال السنوات الخمس الأخيرة بوتيرة أسرع مقارنة مع تلك المتعلقة بالاشتراكات المحصلة ، وذلك بنسبة 8,6% مقابل 6,8% سنة 2018،[502] بينما بلغت 9,6% مقابل 8,3% سنة 2019.[503]

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع تدارك الفئات العاملة بالقطاع غير المنظم من خلال المستجدات التشريعية المنصوص عليها في القانون الإطار رقم 09.21[504] المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي صدر مؤخرا ، بحيث نص على إدماجها في إطار القانون رقم 99.15[505] المتعلق بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

في هذا الإطار ستمكن هذه المستجدات التشريعية من ضمان هذه الفئة لحقها في المعاش ، بحيث سيقدم القانون المذكور معاشا إلى كل منخرط بلغ 65 سنة يحتسب على أساس مجموع النقط التي اكتسبها والمقيدة في سجله الفردي،[506] غير أن هذا النظام يعتمد مبدأ أحادية الاشتراكات ، التي يتم تحديدها بناء على الدخل الجزافي للمنخرط ،[507] وليس فيه تضامن بين الأجيال ، حيث أن تصفيه المعاشات تقوم على حجم النقط وقيمتها التي راكمها المنخرط إبان تاريخ التصفية. وهكذا ستتأثر الفئات ذات الدخل المحدود ذوي المساهمات الصغيرة بحيث سينعكس على مستوى المعاشات التي ستحصل عليها.

وإذا كان هذا النظام يحمل في طياته إيجابيات بالنسبة لأصحاب الدخول المتوسطة والمرتفعة ، فإنه يبقى محدودا بالنسبة لأصحاب الدخول الضعيفة التي ستعرف تراجعا في وضعيتها الاقتصادية بعد الإحالة على التقاعد.

وتبقى أكبر التحديات التي تطرح نفسها بقوة ، تلك المرتبطة بوضعية الفئات التي تجاوزت 65 سنة وليس لها أي دخل أو مورد مالي ، وأخرى مقبلة على هذا السن مع نهاية السنة الأخيرة لإرساء منظومة الحماية الاجتماعية ، قبلها أو بعدها بمدد قصيرة ، وهي الموجودة في وضعية عدم القدرة على الإنتاج ، وفقدان دخلها أو انخفاضه بمستوى كبير.[508]

هذا وإذا كان المشرع يراهن من خلال إدماج القطاع غير المنظم على توسيع قاعدة المنخرطين ، فإن إدارة هذا النظام على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بشكل مستقل[509] عن باقي الأنظمة يجعل من هذا الإدماج ذي فائدة محدودة.

ولا شك أن إشكالية الحكامة في تدبير نظام التقاعد أو تعدد واختلاف قواعد عمل الأنظمة ، لم تكن لتسير بها إلى درجة الأزمة لو لا تدخل العوامل السوسيو-اقتصادية و أثره على توازنها المالي.

502- التقرير السنوي لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي لسنة 2018 ، ص 37 ، منشور بالجريدة الرسمية عدد 6896 الصادرة بتاريخ 10 دو القعدة 1441 (2 يوليو 2020) ، ص 3724.

503- Rapport annuel de l'Autorité de Contrôle des Assurances et de la Prévoyance Sociale (ACAPS), 2019, p 17.

504- القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية رقم 09.21.

505- القانون رقم 99.15 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.17.109 الصادر في 16 من ربيع الأول 1439 (5 ديسمبر 2017) ، المتعلق بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا ، ج ر عدد 6632 الصادرة بتاريخ 2 ربيع الآخر 1439 (21 ديسمبر 2017)، ص 7224.

506- المادة 24 من القانون رقم 99.15 المتعلق بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

507- المادة 14 من القانون رقم 99.15 المتعلق بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

508- مجلس المستشارين، تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بإصلاح التغطية الاجتماعية، دورة أبريل 2021، ص 69.

509- حيث تنص المادة 12 من القانون رقم 99.15 في هذا الإطار على أنه: « يتم تدبير نظام المعاشات، من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بكيفية مستقلة عن تدبير الأنظمة والخدمات الأخرى ...»

خاتمة

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن منظومة التقاعد الحالية لم تعد تستوعب التحولات السوسيو-اقتصادية التي يعرفها المجتمع ، بحيث لا تواكب التحديات الديمغرافية التي بينت عمق هشاشة الأنظمة خصوصا القائمة منها على نظام التوزيع ، والتي نجملها في تراجع العامل الديمغرافي وانعكاسه على زيادة معدلات الإعالة ، وأثر البطالة والقطاع غير المنظم على التوازن المالي لأنظمة التقاعد.

وسيؤدي هذا الوضع إلى تحمل الأجيال المقبلة لارتفاع العبء المالي للأنظمة وذلك بتبني أحد الاحتمالات:[510]

- تمديد فترات المساهمة ، وبالتالي رفع السن القانوني للإحالة على التقاعد؛
- الزيادة في نسبة الاشتراكات؛
- خفض مبلغ معاش التقاعد.

للتغلب على هذا الوضع يجب أن يقوم إصلاح أنظمة التقاعد على مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار جل الإكراهات بما فيها المجال الماكرو–اقتصادي ؛ مثل النهوض بقطاع التشغيل ، وتعزيز تنافسية المقاولات ، فضلا عن إدماج القطاع غير المنظم.

من هنا يتطلب توسيع قاعدة الاشتراكات للنهوض بأزمة أنظمة التقاعد تحمل الدولة مسؤوليتها كمشغل ، بوضع مسألة التشغيل في قلب الإصلاح ، وذلك بخلق مناصب الشغل الكافية بالوظيفة العمومية لاسيما داخل القطاعات الحيوية والمرافق الأساسية الأكثر حاجة (الصحة والتعليم و المرافق العمومية)...، والاتجاه نحو ملائمة التكوين والتأهيل العلمي مع حاجيات سوق الشغل ، فضلا عن إصلاح النظام الأساسي للوظيفة العمومية.

في نفس السياق دمج القطاع غير المنظم ، بالنظر إلى إمكاناته وما سيوفره من مساهمات اجتماعية ، ومن مداخيل ضريبية لا تستفيد منها الدولة من جهة ، وسيساعد في استيعاب الديون الضمنية للأنظمة من جهة أخرى.

وهو ما سيغطي كلفته بحيث لن يكون تمديد الحماية الاجتماعية هبة تمنحها الدولة ولكن تحقيقا لمبدأ تبادل المنافع بين الدولة وهذا القطاع ، وكذا مبدأ التضامن وإعادة توزيع الدخل بين الفئات وخلق طبقة متوسطة واثقة في مستقبلها ومبادرة ، وتحقيقا للأمن الوظيفي والاجتماعي.

وهو ما يعتبر من بين نقاط قوة الإصلاح الذي تبنته اللجنة التقنية لإصلاح أنظمة التقاعد ، بحيث ينسجم مع مبادئ وفلسفة الحماية الاجتماعية، وكذا توجهات الهيئات الدولية كالمكتب الدولي للشغل ، الذي تقوم مقاربته للإصلاح على توفير تغطية شاملة لكل الفئات المجتمعية في ظل إدارة فعالة لأموال التقاعد.

كما يعتبر الإدماج حلا عادلا في اتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي، خصوصا وأن ملف إصلاح أنظمة التقاعد يعتبر من القضايا الشائكة التي شغلت الرأي العام، ونقطة خلاف بين الحكومة والهيئات النقابية.

510- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الحماية الاجتماعية في المغرب سنة 2017 ، ص 68 و 69.

المراجع والمصادر

المراجع بالعربية:

- أمزيان نعيمة ،"الآثار السوسيو اقتصادية لحدث التقاعد على فئة العمر الثالث -دراسة ميدانية على فئة المسنين ببلدية باب الوادي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الديمغرافي، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- حامد زهران، "الصحة النفسية والعلاج النفسي"، عالم الكتب ، القاهرة ، 1974.
- راشد الباز، "تطوير خدمات الرعاية الصحية للمسنين" ، مجلس العالم الإسلامي للإعاقة والتأهيل ، الرياض ، 2004 .
- سمير العيطة ، "العمل غير المهيكل : الواقع والحقوق" ، التقرير الإقليمي العام–الراصد ، تاريخ النشر غير وارد.
- عبد الفتاح عثمان – علي السيد، "الخدمة الاجتماعية مع الفئات الخاصة: الشيخوخة و المسنين"، مكتبة عين شمس القاهرة، 1998.
- عزت إسماعيل وآخرون، "التقدم في السن: دراسات اجتماعية ونفسية"، دار القلم، الكويت 1994.
- عزت إسماعيل، "الشيخوخة أسبابها، مضاعفاتها، الوقاية والاحتفاظ بحيوية الشباب"، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى 1983.
- محمد عفيفي ، "مستقبل التقاعد بالمغرب إشكالية إصلاح أنظمة التقاعد بالمغرب" مطبعة أنفوبرانت ، طبعة 2012.
- تقرير الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي حول: "إضاءات على السياسات الاجتماعية 15 : التغير الديمغرافي والأنظمة التقاعدية"، أكتوبر 2010.
- التقرير السنوي لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي سنة 2016.
- التقرير السنوي لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي سنة 2017.
- التقرير السنوي لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي لسنة 2018.
- التقرير السنوي لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي سنة 2019.
- التقرير السنوي لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي سنة 2020.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "الأشخاص المسنون في المغرب"، إحالة ذاتية رقم 20/ 2015، ص 11، ج ر عدد 6418 الصادرة بتاريخ 21 صفر 1437 (3 دجنبر 2015).
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الحماية الاجتماعية في المغرب سنة 2017.
- تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بإصلاح التغطية الاجتماعية بمجلس المستشارين ، دورة أبريل 2021.
- تقرير المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية حول : "50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق سنة 2025".
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول : "شيخوخة الساكنة المغربية: الآثار على الوضعية المالية لنظام التقاعد والتطور الماكرو- اقتصادي"، ملخص تركيبي 2012.
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط ، "البحث الوطني حول القطاع غير المهيكل بالمغرب"، سنة 2012.
- تقرير مكتب العمل الدولي حول : "توسيع نطاق تطبيق قوانين العمل ليشمل الاقتصاد غير المنظم"، سنة 2013.
- تقرير مكتب العمل الدولي جنيف حول : "الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم" ، سنة 2014.
- الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة بمجلس النواب ، جواب رئيس الحكومة حول سؤال القطاع غير المهيكل بتاريخ الاثنين 8 ربيع الأول 1439 (27 نونبر 2017).
- مذكرة إخبارية المندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2020.

❖ مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الثاني من سنة 2021.

Ouvrage français:

❖ JEAN JACQUES DUPEYROUX et XAVIER PRETOT «Sécurité sociale», 10e Edition, Edition Dalloz, 2000.

❖ -haut-commissaire au plan «l'enquête nationale sur le secteur informel au Maroc» ,2013.

❖ Haut-commissaire au plan «Le secteur informel au Maroc : principales caractéristiques et tendances d'évolution», Les Brefs du Plan N° 16 - 2 mars 2021.

❖ Note d'information du Haut-commissariat au Plan relative aux principaux indicateurs du marché du travail au troisième trimestre de 2018.

❖ ORGANISATION INTERNATIONALE DU TRAVAIL, Dix-septième Conférence internationale des statisticiens du travail, organisé à Genève, le 24 novembre – 3 décembre 2003.

❖ PASCALE RUTTEN «soutenir les liens sociaux de la personne âgées dépendante pour une vie de qualité à domicile», Mémoire de l'école Nationale de la santé publique, option personnes âgées, École Nationale de la Santé Publique de Rennes.

❖ Rapport annuel de l'Autorité de Contrôle des Assurances et de la Prévoyance Sociale (ACAPS), 2019.

❖ https://www.cg.gov.ma

❖ https://www.hcp.ma/La-situation-du-marche-du-travail-au-deuxieme-trimestre-de-2021_a2739.html